

ما ذهب اليه اهل الحق

بالمصدر لا اذا اقلنا افعالها وبمختلفة منه تعالى لمزيد الفعل المعنى
 المصدر في اذني هو الاتحاد والابتعاد لما سياتي من انه امر اعتباري لا وجودي له
 في الخارج ولا يتعلق به لخلق بل يزيد لخاصة المصدر وهو متعلق بالمكان
 والابتعاد اي ما يشاهد من الحركات والسكنات مثلا والفعل بهذا المعنى
 هو متعلق بتشكيل الصوم والاكل والشرب والصلاة اذ هي عبارة عن
 قيام وتعود وكوع وسجود وتلاوة وذكر **واهل العربية يقولون للمصدر**
المفعول المطلق لانه هو المفعول الحقيقي لانه الذي يوجد في الفعل
ويفعله ويعودنا على اعادة الخاص بالمصدر لان الامر اعتباري وهو الفعل
معنى الاتحاد والابتعاد لا وجود له ولا يتعلق به لخلق فهو متعلق بها اطلاقا
على عومها للتجارب المتعددة والافعال وباده التوفيق هذا تقرير كلام المصنف
والتحقيق ان علمه بمعنى الاتحاد بالخاصة بالمصدر هو علمه وبمعنى الموضع
وصلة بان ذلك فالعنى فيها وحدلان التقديرية المرصولة بخلق العمل
الذي تعلمونه او المشي الذي تعلمونه ودعوى عوم الابه للاميان منوعة
لان الاعيان ليست معولة للعباد بمعنى اتحادهم ذواتها الماشية مع اوليها
الحيات والتصوير وغيرها من العيال واطلاق قوله القابل عدلت المحيضا
بجان والمعنى الحقيقي هو انه حوله بالحيات والتصوير او صورة الصنع فلا يتأني
شئوك ما لا اعتبار بما على فموصول اسمي الاعلى القول باستعمال التلقين في
حقيقته وبيان والدليل من العقل على انه سبحانه الخالق لكل ما ذلك ان
تعالى صالحة لكل اي خلق كل حادث لا قصور يصححها عن شئ منه
 لان المنقضي القادر هو الذات لوجوب استناده بصفات تعاليه ذاتا
 والصحيح القادر هو الامكان لثب الوجود والامتداد الذاتيين بجلا

القادر به ونسبة الذات الى جميع الممكنات في قنصا القادرية على السوا
 فاذا ثبت قدرته على بعضها ثبت قدرته على كلها والامر بالتحكم **حج**
ايضا فينا ايضا ففة الخواص كلها اليه سبحانه بالخلق اي صانها فمخلوقها
اليه والامر بالتحكم على ما مر وهذا الاستدلال مسي على ما ذهب اليه
اهل الحق من ان المود وعلبس بشي وانما هو في محض الامتياز فيه اصلا
ولا تخصيص قطعا فلا يتصور اختلاف في نسبة الذات الى المود ومات بوا
من المعجوز خلافا للمعتاد ومن ان المود وعلما به ولا صورة خلافا
للحكا والام يتسع اختصاص بعض الممكنات دون بعض بقدر وريته بغير
كما يقوله الخضم اذ المتعزب يقول جاز ان تكون خصوصية بعض المود وما
الثابتة المتعزبة ما نعا من تعلق القدرة والحكم بقول جاز ان يستبعد
الما قد ورد فيمكن دون اخرى على هذا التقديرين لا يكون نسبة الذات
الى جميع الممكنات على السوا وما كان هذا الاستدلال لا يتصور عن ضعف
كما يتساءر دليله على امر مختلف فيه يمنعه الخضم اشارة المصنف الى ذلك
بقوله **ويؤنس اي يؤنس هذا الدليل الحقيقي في اعماله اطلاقا لا يفتقر**
وتفريه بالنسبة اليها **استحدا استقلاد **العنكبوت** **والتمل****
بصدره من غير الشكال وطيف الصبغة فما قد يجزعه بعض
العقل من لبح العنكبوت الذي يصل في الصفاة الجان لا يتبين بشي
من الخطوط الواهية التي تركب منها وبينما الخلال يشع على الشكل المسدس
الذي الخلا من صلاع بيوته والخلل فيما تم الفاعل به او افاق الابل
ان تتجلى البيوت ثم تختم بالشمع على وجهه بغيره في غاية من اللطف **فكان ذلك**
الصنع العريب والفعل الواقع على غاية من الاتقان وحسن الترتيب في